



بيان مشروع
خطة التنمية المُستدامة
للعام المالي ٢٢/٢٣ - ٢٠٢٣

الاثنين ٩ مايو ٢٠٢٢

السيد المُستشار الدكتور/ حنفي جبالي- رئيس مجلس النواب
السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المُوقر،،،
السلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاته

أودُ في مُستهلِ كَلِمَتِي أن أتقدم بخالص العزاء لنا جميعًا وللشعب المصري والقوات المسلحة في شهداء هجوم غرب سيناء، فهذه العمليات الارهابية الغادرة لن تنال من عزيمة واصرار ابناء هذا الوطن المخلصين وقواته المسلحة الباسلة في محاربة قوى الشر والإرهاب التي لا تعرف دين أو وطن .

كما أتوجّه بخالص الشكر والتقدير لمجلسكم المُوقر على ما نلمسه دائماً من تعاون وشراكة نعتزُّ بها في خدمة وطننا الغالي، وإنني لأدعو الله تعالى أن ينعمَ علينا بالأمن والسلام، وأن يُوفّقنا جميعًا لما فيه صالح البلاد.

وإنه ليُسعدني اليومَ أن أعرضَ على حضراتكم الملامح الرئيسة لخطة التنمية المُستدامة للعام المالي ٢٢/٢٣، والتي تم صياغة توجّهاتها ومُستهدفاتها وبرامجها التنموية بالتنسيق والتعاون مع كافة الوزارات

والهيئات والجهات المعنية، ومن خلال حوارٍ ونهجٍ تشاركيٍ تحرص عليه الحكومة دائمًا في وضع خطط وبرامج التنمية بأجلها المختلفة، وذلك استنادًا إلى مؤشرات أداء الاقتصاد المصري خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١ والرَّبع الأوَّل من عام ٢٠٢٢، ومرئياتنا للانعكاسات المُتوقَّعة للأزمات العالمية والأحداث الجيوسياسية الراهنة التي أحدثت اضطرابًا وارتباكًا شديدًا في الأوساط العالمية - على مُستوى كافة الأصعدة السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعية، في وقتٍ مازال فيه العالمُ يُعاني من تبعات جائحة فيروس كوفيد ١٩، ولم يتعافَ منها بالكاملٍ بعدُ.

حضرات النواب الأفاضل،،،

تتابع جميعًا تطورات المشهد الدولي وتداعيات الأزمة الحالية على الاقتصاد العالمي وتبعاتها على الاقتصاد المصري. حيث أدت الأزمة إلى نقصٍ ملحوظٍ في المعروض الدولي من السلع في الأسواق الدولية في ظل توقُّف أو عدم انتظام سلاسل الإمداد العالمية، وما ترتب على ذلك من ارتفاعاتٍ غير مسبوقةٍ في أسعار الزيت الخام والغاز الطبيعي والسلع الزراعيَّة الاستراتيجية، فضلًا عن ارتفاع أسعار المعادن الأساسيَّة التي تدخُل في كثيرٍ من الصناعات مما أثر سلبًا على حجم المُعاملات التجارية الدولية، وعلى دوران عجلة الإنتاج الصناعي في عديدٍ من الدول،



ويشهد العالم أيضًا اضطرابًا في أسواق المال الدولية في ظل تراجع المؤشرات الرئيسية للتداول ورأس المال السوقي، كذا الاتجاه الانكماشى لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتفضيلها للملاذات الآمنة، والتوظيف الداخلي في الدولة الأم في ظل حالة شديدة من عدم اليقين.

ومن المؤشرات الكمية التي تم رصدُها - وفقًا لتقديرات المؤسسات الدولية - توقع تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي من ٥,٩% عام ٢٠٢١ إلى ٤,٤% عام ٢٠٢٢ وفي بعض التقديرات إلى ٣,٦%، ثم إلى ٣,٢% عام ٢٠٢٣، وكذلك توقع تصاعد معدل التضخم العالمي إلى ٦,٢% عام ٢٠٢٢ بعد أن كان قاصرًا على ٤,٤% في عام ٢٠٢١، و٢,٨% فقط في عام ٢٠٢٠.

أما معدلات البطالة، فقد أشارت تقديرات المنظمات الدولية إلى أنها سوف تكون في حدود ٦%، وذلك قبل وقوع الأزمة الروسية/الأوكرانية، ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة بنحو نقطتين مئويتين على الأقل ليُسجَل ٨% في عام ٢٠٢٢.

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،،،

لقد حرصت الخطة في تقرير توجيهاتها ومُستهدفاتها على مُراعاة تبعات التطورات والمُستجدات العالمية سابق الإشارة إليها، وأبرزت الخطة أهمية الخطوات الاستباقية التي اتخذتها الحكومة المصرية من أجل

التحوُّط من نَقْصِ الإمداداتِ الدوليَّةِ من السلعِ الأساسيَّةِ، ولاحْتِواءِ التَضخُّمِ وتَداعِيَّاتِهِ الاجتماعيَّةِ من خِلالِ تَنْوِيعِ مَصادِرِ الإمدادِ والتوسُّعِ في إبرامِ عقودِ آجلَةٍ مع شركاءِ التجارة، فضلاً عن تخصيصِ الاعتماداتِ الماليَّةِ اللازمةِ لِدعمِ الفئاتِ الاجتماعيَّةِ الأكثرِ تَضُرُّراً من الضغوطِ التَضخُّميَّةِ.

وبجانبِ مُجابَهةِ تَبِعَاتِ الأحداثِ العالميَّةِ، تَبَنَّتْ الخِطَّةُ ثَلاثَةَ مُستهدفاتٍ رئيسيَّةٍ يَرتكزُ كلٌّ مِنْها على عِدَّةِ تَوَجُّهاتٍ استراتيجيَّةِ، أولها: هدفِ بناءِ الإنسانِ المصريِّ وتحسينِ جودةِ حياةِ المُواطنِ، وذلكِ من خِلالِ تحقيقِ التنميةِ الريفيَّةِ المُتكاملةِ في إطارِ مُبادرةِ حياةِ كريمة، والتطبيقِ المَرحلي لِنظامِ التأمينِ الصحيِّ الشاملِ، والتطويرِ التكنولوجيِّ لِمنظومةِ التعليمِ والارتقاءِ بالخدماتِ الأساسيَّةِ للمُواطنينِ، والتمكينِ الاقتصاديِّ للنوعِ.

وثانياً، تفعيلِ البرنامجِ الوطنيِّ للإصلاحاتِ الهيكليةِ الذي تم تدشينه في ابريل ٢٠٢١، ويُرَكِّزُ على تنميةِ القطاعاتِ الثلاثةِ ذاتِ الأُولىَّةِ: القطاعِ الزراعيِّ من خِلالِ تنميةِ القُدراتِ الإنتاجيَّةِ لرفعِ نِسبِ الاكتفاءِ الذاتيِّ من الحاصلاتِ الزراعيَّةِ الأساسيَّةِ، والقطاعِ الصناعيِّ من خِلالِ تعميقِ التصنيعِ المحليِّ لِزيادةِ القيمةِ المُضافةِ في إطارِ توجهِ الدولةِ لتوطينِ الصناعةِ، وقطاعِ الاتصالاتِ وتكنولوجياِ المعلوماتِ من خِلالِ تنميةِ الصناعاتِ الإلكترونيَّةِ وتعزيزِ التحوُّلِ الرقميِّ.

وثالثها، تدعيم التنافسيّة الدوليّة للاقتصاد المصري، من خلال تعزيز ركائز الاقتصاد المَعْرِفي والاقتصاد الرقعي والتحرُّك صَوْب الاقتصاد الأخضر.

وانطلاقًا من هذه المُرتكزات الرئيسة، واسترشادًا بالأداء التنموي خلال الخطة مُتوسطة المدى السابقة، عُنيت خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ بإبراز المُحرِّكات الدافِعة للنمو، والتوجّهات الحديثة التي أفرزت أهمّيّتها تَبَعات تواصلُ جائحة فيروس كورونا، والأحداث الجيوسياسية الراهنة، وما شابها من ظروفٍ عدم اليقين بِمآل الاقتصاد العالمي في المدى القريب، ومدى فاعليّة السياسات الحكوميّة في درء المُستتِبعات السلبية لهذه الأزمات، لذلك جاءت أبرز التوجّهات التي تَبَنّاها الخطة على النحو الآتي:

- التوجّه الاستراتيجي نحو تنمية القرى المصرية، وتدبير احتياجاتها من البنية الأساسية والخدمات، وتهيئة سُبُل تحسين الدخل ومُستوى المعيشة اللائق لأهالي الريف في إطار مُبادرة حياة كريمة.
- التنفيذ الفاعل للمبادرات الرئاسية لتحسين صحّة وجودة حياة المُواطن المصري والارتقاء بالأحوال المعيشية للأسرة المصرية.
- المُتَابَعَة الدقيقة للبرامج التنفيذية لخطة تنمية الأسرة المصرية والتي تتركزُ على ضبط النمو السكاني والارتقاء بِخصائص السكان في إطار جهود الدولة لتحسين جودة الحياة للمُواطنين.

- زيادة الاعتماد على المَوارِد المحليّة، من خلال تنمية درجة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، والتوسّع في الزراعات التعاقدية، وفي مشروعات الثروة الحيوانية، ومن خلال زيادة المُكوّن المحلي في الصناعة، وتوطين الصناعات عالية التقنية والقيمة المُضافة.
- تبني استراتيجية التوجّه التصديري باستغلال الإمكانيات والفُرص التصديرية الواعدة في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة، والأنشطة العقارية والخدمية والمالية، مع العمل - في الوقت ذاته على ترشيد عمليات الاستيراد بالتوسّع في إحلال المُنتج المحلي محل الواردات، وزيادة نسبة المُكوّنات المحليّة من إجمالي مُستلزمات التصنيع لتعزيز القيمة المُضافة.
- تحفيز مُشاركة القطاع الخاص في الجهود الإنمائية من خلال إتاحة مزيدٍ من فرص الاستثمار وتوفير التسهيلات لتحسين بيئة الأعمال وخفض تكلفة المُعاملات، فضلاً عن تشجيع مشروعات المُشاركة مع القطاع الحكومي في إطار نظام الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتوجه الدولة بدعم القطاع الخاص وتوفير البيئة اللازمة له للاضطلاع بدوره في تنمية الاقتصاد، واعتماد الحكومة وثيقة ملكية الدولة.
- التركيز على مُبادرات التحسين البيئي ومشروعات الاقتصاد الأخضر، والتطبيق الدقيق لمعايير الاستدامة البيئية على جميع المشروعات.

- تكثيف الجهود المُوجَّهة لتوفير سُبل المُساندة المالية للفئات الاجتماعية مُنخفضة الدخل، وللمرأة المعيلة ولذوي الهمم.
- إعطاء أولوية في توجيه المُخصَّصات المالية للمُحافظات مُنخفضة الدخل من خلال التوزيع المُتكافئ للاستثمارات والاعتمادات المالية لتوطين البرامج والمشروعات. بما يُراعي تضيق الفجوات التنموية بين المُحافظات من حيث مُستويات الدخل ومُعدّلات البطالة والفقر.
- تكثيف الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي، بتبني آليات التخطيط والتنمية المُستجيبة للنوع وأدلة النمو الاحتوائي وخطط وبرامج تنمية الأسرة المصرية.

حضرات السادة النواب،،،

لقد كان من المُنتظر أن يُحقّق عام ٢٠٢٢/٢١ نموًا قدره ٦,٤% بعد التعافي التدريجي من الجائحة، ولاسيّما أن النصف الأول من العام سجّل مُعدّل نمو مُرتفع في حدود ٩%، إلا أنه - بسبب التأثيرات السلبية للأزمة الروسية/الأوكرانية على توقّعات النمو القطاعية وتدفّقات الاستثمار، فقد تم مراجعة مُعدّل النمو المُستهدف وخفضه إلى ٦%، مع توقّع قدر من التراجع في عام ٢٠٢٣/٢٢ إلى ٥,٧% في ظل الأحداث الدولية الراهنة، قبل أن يُعاودَ منحاه التصاعدي ليُسجّل

٦,٢% و٦,٥% في العامين التاليين. والواقع أن هذه المعدلات تُعد مُرتفعة مقارنةً بالمعدل المُحقق في عام ٢٠٢١/٢٠ والبالغ ٣,٣% وفي عام ٢٠٢٠/١٩ وقدره ٣,٦%، وبالمُقارنة بِدولٍ أُخرى عَدِيدَةٍ تدورُ مُعدّلات نُموّها حاليًا بين ٣% و٤% (عَدَا الصّين والهند).

وعلى ذلك، من المُقدّر أن يَصِلَ الناتج المحلي الإجمالي في عام الخطة إلى نحو ٩,٢٦ تريليون جنيهه بالأسعار الجارية، بنسبة نمو ١٦,٣% عن ناتج العام السابق والبالغ نحو ٧,٩٦ تريليون جنيهه، كما يُقدّر الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بنحو ٨,٤ تريليون جنيهه في عام الخطة ٢٢/٢٣.

واتفاقًا واستراتيجية النمو الاقتصادي المُرتفع، تَسْتَهْدَفُ خِطَّةُ عام ٢٢/٢٣ إحداثَ طفرة استثمارية كبيرة، حيث أنه للعام الثاني على التوالي - تتجاوزُ الاستثمارات المُقدّرة التريلْيُونِ جِنِيهِه، لَتُسَجَّلَ نحو ١,٤٥ تريليون جنيهه بالمُقارنة باستثماراتٍ مُتَوَقَّعَةٍ لِعَامِ ٢١/٢٢ قدرُها ١,٢٤ تريليون جنيهه، بنسبة نمو تُناهزُ ١٧%.

ومن المُستهدف تخصيص نحو ١,١ تريليون جنيهه كاستثمارات عامة بنسبة ٧٦% من إجمالي الاستثمارات.

وتجد هذه الطفرة الاستثمارية أساسها في المشروعات القومية المُستهدف إنشاؤها والتوسّع فيها من خلال استثمارات الهيئات

الاقتصادية العامة، وبخاصة في مجالات الطاقة واستصلاح الأراضي وتنمية الموارد المائية وترشيد استخداماتها، وتنمية الريف المصري، ومشروعات الإسكان والتعمير، وبرامج تطوير الخدمات التعليمية والصحية.

وعلى مستوى التوازن القطاعي للاستثمارات العامة، فقد راعت الخطة تحقيق هيكل متوازن، بتوجيه نحو ٣٥,٦% من الاستثمارات العامة للقطاعات السلعية (من زراعة واستخراجات وصناعة تحويلية وطاقة وتشيد وبناء)، ونحو ٣١,٨% من الاستثمارات العامة للقطاعات المعنية بالخدمات الإنتاجية (نقل وتخزين وتجارة جملة وتجزئة)، مقابل ٣٢,٦% للأنشطة الاجتماعية من تعليم وصحة وخدمات شباب ورياضة وغيرها.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه سيجري تخصيص نحو ١٧,٥ مليار جنيه لدواوين عموم المحافظات وديوان عام وزارة التنمية المحلية في خطه عام ٢٢/٢٣. ويخص مشروعات الطرق نحو ٤١% منها، وخدمات تحسين البيئة نسبة ٢٠٪، وخدمات تدعيم احتياجات الوحدات المحلية نسبة ١٤٪، وخدمات الكهرباء ١٢٪، وخدمات الأمن والإطفاء والمرور ٧٪، وخدمات الكباري والأنفاق ٦٪.

وعلى مُستوى المُحافظات، يَتِمَّ تَخْصِص ٥٧,٦٪ من إجماليّ الاستثمارات المَحَلِّيَّة المُوزَّعة على مُحافظات أقاليم الصَّعيد والقناة وسيناء، وَهُوَ مَا يَرَبُو على نَصِيبِهَا مِنْ إجماليّ سُكَّان الجُمهُورِيَّة، وذلك من مُنْطَلِق تَضْيِيق الفجوة الدخليَّة بَيْن المُحافظات والأقاليم.

ولتعزيز العائد من الاستثمارات العامة، تُؤكِّد الخطةُ أهمية الالتزام بتطبيق معايير الكفاءة والفاعلية في تحديد الأولويات الاستثمارية وضمان عدالة التوزيع، ومنها إعطاء أولوية مُطلقة لمشروعات التصنيع الدوائي وخدمات الرعاية الطبيَّة التي تستهدفُ الحفاظ على سلامة المواطن، والمشروعات التي تُسهم في تسريع عجلة الإنتاج والتشغيل، كما يتضمَّن منشور الخطة مجموعة من الأدلَّة الإرشاديَّة لمعايير وضوابط الاستثمار، منها دليل الاستدامة البيئية، ودليل التخطيط المُستجيب للنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى أولوية توجيه الاستثمارات للمشروعات الخضراء والمشروعات التي تُراعي حقوق المرأة والطفل وذوي الهمم. وفي هذا السياق، تُؤكِّد الخطة أيضًا ضرورة تطبيق منظومة البرامج والأداء للتعرف على الإنجازات الفعلية بالمُقارنة بالمُستهدفات الواردة بالخطة.

وفي تقرير الأولويات، تُعطي الخطة الأولوية لاستكمال المشروعات الجاري تنفيذها والتي قَطعت شوطًا كبيرًا في التنفيذ بنسبة ٧٠% على الأقل بحيث يُتوقَّع الانتهاء منها قبل نهاية عام الخطة، وكذا تتضمَّن

معايير منشور الخطة عدم إدراج أية مشروعاتٍ جديدةٍ ما لم يُرفَق بطلبٍ الاعتمادِ دراسةٍ جدوى فنية ومالية تُفيدُ المردود الاقتصادي والاجتماعي للمشروع.

حضرات النواب الأجلاء

إذا كان النمو الاقتصادي المُرتفع هو هدفٌ استراتيجي لخطة عام ٢٠٢٣/٢٢ وشرطٌ ضروري الا إنه غير كاف، إذ يُعد هدف التشغيل وخفض معدلات البطالة الى أدنى مستوياتها هو الهدف الاسمي الذي تسعى إليه الحكومة، حيث تهدف الخطة إلى توسيع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل لتصل إلى ٩٠٠ ألف فرد، مع الإبقاء على مُعدّلات البطالة عند مُستواها الحالي ٧,٤% - ٧,٥%، حيث تواصل الحكومة تطبيق حِزَم الحوافز والمُبادرات المَعنِيّة بتنمية المشروعات المُتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغَر، بالإضافة الى مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في هذا المجال خصوصًا محور رفع كفاءة ومرونة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، والذي يستهدف تطوير منظومة التعليم التقني والفني والتدريب المهني وتفعيل دور القطاع الخاص في هذا مجال، بهدف تحقيق التوافق بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل ودعم تمكين المرأة والشباب

وذوي المهارات الخاصة، وذلك بالتنسيق والتعاون مع وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني والجهات الأخرى المعنية.

حضرات النواب الأفاضل،،،

تتضمن خطة العام المالي (٢٠٢٣/٢٢) وللمرة الأولى قسمًا خاصًا يتناول دور الخطة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢١ - ٢٠٢٦)، التي أطلقها السيد/ رئيس الجمهورية في سبتمبر ٢٠٢١، وذلك من خلال الربط بين المشروعات والبرامج والمبادرات التنموية التي تستهدفها الخطة والمحاور الرئيسة للاستراتيجية، وبخاصة تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الإنسان للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الهمم والشباب وكبار السن، خصوصًا وأن الدولة المصرية تنتهج مبدأ الحق في التنمية كحق أساسي من حقوق الانسان.

وكذلك، تشتمل خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ على سياسات الدولة والبرامج الحكومية المستهدفة للتصدي للتغيرات المناخية وانعكاساتها على النظام البيئي وعلى الاقتصاد الوطني،

وفي هذا السياق، وفي إطار استضافة مصر لقمّة المناخ ٢٠٢٢ (COP 27)، تُبرز الخطة حرص مصر على تبني المبادرات الحكومية الداعمة للنمو الأخضر المُستدام لتُشكّل استثماراتها نسبة ٤٠% من

إجمالي الاستثمارات العامة في عام الخطة، مُقابل ٣٠% في الوقت الراهن، وللوصول إلى ٥٠% بحلول عام ٢٠٢٤/٢٥. وفي هذا الإطار أيضًا، تستهدف الخطة رفع نسبة الطاقة المُتجددة من جملة الطاقة المُستخدمة إلى ٢٠% عام ٢٠٢٣/٢٢، ثم إلى ٢٥% عام ٢٠٢٥/٢٤.

وكذا، التوسّع في مشروعات النقل المُتطوّر، مثل القطار الكهربائي والأوتوبيس الترددي البديل للميكروباص على الطريق الدائري، وكذا شبكات مترو الأنفاق والسيارات الكهربائيّة، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيّات دوليّة لإنتاج الهيدروجين الأخضر كمادة وسيطة لإنتاج الأمونيا الخضراء.

حضرَات النُواب الأجلَاء،،،

إذا ما تطرّقنا لاستثمارات مشروعات الخطة على المُستوى القطاعي، فيمكننا الإشارة بصورة مُوجزة إلى المُستهدفات الآتية:

في قطاع الإسكان وخدمات المياه والصرف الصحي، تتضمّن الخطة استثمارات كُليّة قدرها حوالي ٢٩٤ مليار جنيه لتنفيد عديد من المُبادرات والمشروعات، منها ٣٣ مليار جنيه لأغراض التّشيد والبناء،

وَنَحْو ٢٦ مِليار جُنَيْه لِمْشْرُوعَاتِ المِياه، (بنسبة زيادة ٢٣%)، وَنَحْو ٧٧ مِليار جُنَيْه لِمَشْرُوعَاتِ الصَّرْفِ الصِّحِيِّ، وَمن أَهم المَشْرُوعَاتِ المَطْرُوحَةِ بِالخِطَّةِ فِي هَذَا القِطَاعِ الآتِي:

- تَوْفِيرِ نَحْو ٣٠٦ أَلْفِ وَحْدَةٍ سَكْنِيَّةٍ ضِمْنَ المَشْرُوعِ القَوْمِيِّ لِلإِسْكَانِ.
- تَطْوِيرِ أَكْثَرَ مِنْ ١٥ أَلْفِ فِدَانٍ مِنَ المَنَاطِقِ غَيْرِ المُخَطَّطَةِ، تَضُمُّ ١,٥٢ مِليونَ وَحْدَةٍ سَكْنِيَّةٍ يَسْتَفِيدُ مِنْهَا حَوَالِي ٦ مِليونَ مُوَاطِنٍ.
- زِيَادَةِ طَاقَةِ مَشْرُوعَاتِ المِياهِ بِنَحْوِ ١,٤ مِليونِ مِترٍ مُكعَّبٍ/يَوْمٍ مِنْ خِلَالِ تَنْفِيدِ نَحْوِ ٦٤ مَشْرُوعًا لِلْمِياهِ، لِيَرْتَفِعَ نِسْبَةُ التَّغْطِيَةِ بِمِياهِ الشَّرْبِ لِنَحْوِ ٩٩,٥% عَلى المُسْتَوَى العَامِ لِلجُمهُورِيَّةِ.
- زِيَادَةِ طَاقَةِ مَشْرُوعَاتِ الصَّرْفِ الصِّحِيِّ بِنَحْوِ ١,٤ مِليونِ مِترٍ مُكعَّبٍ/يَوْمٍ مِنْ خِلَالِ تَنْفِيدِ ٦٠ مَشْرُوعًا لِلصَّرْفِ الصِّحِيِّ.
- تَطْوِيرِ شَبَكَاتِ الصَّرْفِ الصِّحِيِّ بِالقُرَى، بِتَنْفِيدِ نَحْوِ ١٨٠ مَشْرُوعًا بِالقُرَى، وَلِيَرْتَفِعَ بِذَلِكَ نِسْبَةُ التَّغْطِيَةِ إِلَى ما يَرِبو عَلى ٦٨% عَلى مُسْتَوَى الجُمهُورِيَّةِ.

أما في مجال النقل، تُقدَّرُ الاستثمارات الكلية بِنَحْوِ ٣٠٧ مِليار جُنَيْه فِي عَامِ الخِطَّةِ، وَيُخَصُّ الهَيئَاتِ الاقْتِصادِيَّةِ نَحْوِ ٧٢% مِنَ الإِجْمَالِيِّ، كَمَا تُشكِّلُ الاستثمارات العَامَّةُ فِي مَجْمُوعِهَا نَحْوَ ٩١% مِنَ الإِجْمَالِيِّ

استثمارات القِطَاع. تعطي هذه الاستثمارات الأولوية لهو المشروعات التي قَارَبَتْ على الإنْتِهَاءِ والمشروعات القوميّة ذات التّأثير الاقتصاديّ على مُناخ الأعمَال، بِجَانِبِ المشروعات ذات البُعد الاجتماعيّ المؤثّرة بِشكْلِ مُباشِرٍ على حَيَاةِ المُواطنين.

وَفِي مَجَالِ الطَّرُقِ والكباري والنّقل البرّي، فقد سَاهَمَتْ الاستثمارات المُوجّهة لِهَذِهِ الأنشطة في إرْتِقَاءِ مِصرٍ بِالتّصنيفِ العالمي لِجَوْدَةِ الطَّرُقِ لِتَقْفِزَ مِنَ المَرْكُزِ ١١٨ إلى المَرْكُزِ ٢٨.

وَفِي الخِطّةِ الحاليّةِ، يَتِمُّ تَخْصِيسُ نَحْوِ ٢٤ مليار جنيه لمشروعات الجهاز الحكومي لوزارة النقل بنسبة نمو ٤٪، وذلك لهو عديدٍ من مشروعات الطرق الاستراتيجية،

فِي مَجَالِ النّقل النهرّي، تتضمّن الخِطّةُ مشروعات تطوِيرِ الوَحَدَاتِ النهريّةِ على طُولِ المجرى الملاحي (من القاهرة شمالاً إلى أسوان ووادي حلفا جنوباً) وَرَفَعَ كَفَاءَةَ مِينَاءِ حَلْفا النهرّي بالسودان.

وَمِنِ الاستثمارات المُستهدفة للهيئات الاقتصادية وَالبالِغَةَ نَحْوِ ٢١٨ مليار جنيه في خِطّةِ عام ٢٢/٢٣، تتضمن ١٧٦ مليار جنيه للهيئة القوميّة لِلأنفاق لِتَنْفِيزِ عديدٍ من المشروعات،

وَفِي مَجَالِ النُّقْلِ بِالسِّكِّ الحَدِيدِ، يَخُصُّ الِهَيئَةُ القومِيَّةَ لِسِكِّ حَدِيدِ مِصْرَ نَحْوِ ٢٧ مِليارِ جَنِيهِ، وَفِي مَجَالِ المَوَانِي الجافَّةِ، مِّنِ المُسْتَهْدَفِ اسْتِكمالِ أَعْمالِ تَطويرِ وميِّكنة عديدٍ مِنَ المَوَانِي البرِّيَّةِ (السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان وقسطل وأرقين)، فَضلاً عَن إِعدادِ مُخَطَّطِ شامِلٍ لِإِنشاءِ ١٣ مِيناءَ جافاً ومركزاً لوجيستيّاً على مُستوى الجُمهُوريَّةِ.

أما في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وَهُوَ مِنَ القِطاعاتِ الرائدةِ مُرتفعةِ النُّمُو، وَالَّتِي يُتَوَقَّعُ أَنْ يُحَقِّقَ نُمُوًّا مُتسارِعاً فِي حُدُودِ ١٦,٥٪ خِلالِ عَامِ الخِطَّةِ. والتي تَتضمَّنُ استثمارات حكوميَّةَ بحوالي ٢٢,٨ مِليارِ جَنِيهِ وبنسبة نمو ٢٢,٦٪، حيث تَتبَنَّى الخِطَّةُ مُبادرَةَ "تَوفيرِ الاعتماداتِ اللازمة لِنَهوِ مشروعاتِ استراتيجيَّةِ بِقطاعِ الاتصالاتِ مِنْ أَمِّها "التأشيرة الإلكترونية، والشبكة الوطنية لخدمات الطوارئ والسلامة المُوَحَّدة، ورفع كفاءة استخدامات الإنترنت وشبكات الربط للجهاز الإداري للدولة، وتطوير وتحديث البنية المعلوماتية والمُحتوى الرقمي.

أما قطاع الموارد المائية والرّي، تتضمّن الاستثمارات الحكوميّة للقطاع والمقدّرة بنحو ١٧ مليار جنيه، تنفيذ عددٍ من المشروعات ذات الأولويّة، على رأسها مشروع تأهيل وتبطين الترع والمُستهدف فهو تنفيذ المرحلة الأولى منه بأطوال تُناهِز ٥٨٠٠ كيلومترٍ بنهاية عام الخطة، وكذلك مشروع نقل المياه المنتجة من محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر إلى الأراضي المُخطّط زراعتها بشمال ووسط سيناء، واستكمال أعمال البنية الأساسيّة بمشروع تنمية جنوب الوادي بتوشكى، وكذا استكمال مشروع الري الحقلي.

وبالنسبة لقطاع الخدمات الصحية

تستهدف خطة (٢٠٢٣/٢٢) توجيه استثمارات عامة بقيمة ٤٥,٩ مليار جنيه، وذلك لتنفيذ عديدٍ من المبادرات والمشروعات التنموية الرامية لتطوير وتحسين الخدمات الصحية، ومنها:

- التأمين الصحي الشامل، ويضمّ إنشاء وتطوير ٩٤ مستشفى و٤٤٨ وحدة صحية.
- إنشاء وتطوير ١٤٨ مستشفى تابعة لأمانة المراكز الطبيّة المتخصّصة.

- توفير ١٥٠٠ سرير رعاية مُركزة في كافة المُحافظات، مع التركيز على ست مُحافظات ذات أولويّة (قنا، البحيرة، سوهاج، المنيا، السويس، الجيزة)، وزيادة أسرّة المُستشفيات الحكومية بنسبة ١١%.
- الانتهاء من إنشاء وتطوير ٢٩ مستشفى يتراوح مُتوسط نسبة إنجازها ٩٠% حالياً باعتمادات ٨٠٠ مليون جنيه لعام الخطة.
- الانتهاء من إنشاء وتطوير سبعة مُستشفيات جامعيّة.
- تستهدف الخطة إحداث تطوير شامل لـ ٥٢ مستشفى تكامل لتكون مراكز مُتكاملة لصحة وتنمية الأسرة في مراكز المرحلة الأولى، في إطار المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، فضلاً عن إنشاء وتجهيز ١٦ مستشفى مركزي و ٨٩٩ وحدة صحية، وتوفير ألف سيارة إسعاف.
- إنشاء وتطوير ١٥ مستشفى و ١٠٤ وحدة صحية في إطار مُبادرة "تطوير التجمّعات الحضرية ضمن حياة كريمة"، باعتمادات ٢,٨ مليار جنيه.
- وفي إطار تعزيز الريادة المصرية في القطاع الصحي على مستوى القارة الإفريقية، من المُستهدف توفير سبعة مستشفيات وخمس سيارات إسعاف وعيادات مُتنقلة، في جيبوتي وجنوب السودان وأوغندا.

وفي قطاع الخدمات التعليمية، تستهدف الخطة توجيه استثمارات عامة تُقدّر بنحو ٦٩,٢ مليار جنيه، بنسبة نمو حوالي ٢٣% مقارنة بالعام المالي (٢٠٢٢/٢١)، وذلك لتنفيذ عديدٍ من البرامج والمبادرات.

● **ففي مجال التعليم قبل الجامعي:**

- تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة لخفض كثافات الفصول، والتوسّع في إتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وذلك من خلال توجيه استثمارات لهيئة الأبنية التعليمية بقيمة ١٥,٤ مليار جنيه بمعدل نمو ٤٠% مقارنة بخطة العام المالي (٢٠٢٢/٢١)، لإنشاء ٢٥ ألف فصل في كافة المراحل التعليمية.

- توجيه نحو ٢,٥ مليار جنيه لإنشاء المدارس اليابانية ومدارس النيل ومدارس المُتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) والبالغ عددها حالياً ١٩ مدرسة، والمدارس الرسمية الدولية والقومية، فضلاً عن إنشاء ٢٠ مدرسة للتكنولوجيا التطبيقية، في إطار اهتمام الدولة بتحسين تنافسية مُخرجات التعليم قبل الجامعي وربط التعليم باحتياجات سوق العمل، والتوسّع في توفير الشاشات والفصول الذكية (٣٢٤ مليون جنيه)، وتطبيق الجدارات في مدارس التعليم الفني والمدارس التطبيقية، والبدء في تنفيذ برنامج التعليم (٢) باعتمادات مالية ٧٠٠ مليون جنيه

لتحسين أداء المعلم، وتنمية مهارات الطلاب والاهتمام ببناء شخصية الطلاب، وكذا توجيه ٧٠٠ مليون جنيه لبنك المعرفة، وتوفير اعتمادات قدرها ٣٢٤ مليون جنيه لتوفير فصول دراسية جديدة في مجال التعليم التكنولوجي .

● وفي مجال التعليم الجامعي:

- التوسّع في ميكنة الاختبارات بالجامعات الحكومية، حيث من المُستهدف توفير اعتمادات قدرها مليار جنيه لميكنة ١٥٤ مركز اختبار في كافة الجامعات الحكومية، بمعدل نمو ١٢٥% مقارنة بخطة العام المالي (٢٠٢٢/٢١)، فضلاً عن إنشاء وتشغيل ست جامعات تكنولوجية (٦ أكتوبر، أسيوط الجديدة، طيبة الجديدة بالأقصر، شرق بورسعيد، سمنود الغربية، برج العرب بالإسكندرية)، بطاقة استيعابية ٢٢,٥ ألف طالب، ليصل إجمالي الجامعات التكنولوجية إلى تسع جامعات، وذلك في إطار اهتمام الدولة لتوفير تعليم تكنولوجي يُقدّم خدمات تعليمية مُتكاملة ذات جودة مُناظرة لنظم الجودة العالمية.

- إنشاء وتشغيل خمس عشرة جامعة أهلية، منها (الزقازيق، بنها، بني سويف، المنصورة، أسيوط، حلوان، الوادي الجديد، السويس، المنيا، المنوفية) بطاقة استيعابية ١٥٠ ألف طالب، باعتمادات ٧,٤

مليار جنيه، حيث تم بدء الدراسة في أربع جامعات (العلمين الدولية، الملك سلمان الدولية، الجلالة، المنصورة الجديدة)، تضم ٤٠ كلية، ليصل معدل التغطية إلى ٣٣% في عام الخطة، وذلك في إطار الاهتمام الذي توليه الدولة بالتوسّع في إتاحة التعليم الجامعي، وفقاً للعلوم التكنولوجية الحديثة والتخصّصات العلمية المتطوّرة.

وبالنسبة لقطاع الشباب والرياضة والثقافة:

تستهدف الخطة إنشاء وتطوير ٧٠٠ ملعب خماسي ومركز شباب و٧ مدن شبابية، و٧ استادات وخمس مدن رياضية وثمانية مستشفيات ووحدات طب رياضي، و٦٠ نادياً وأربعة مراكز تعليم مدني في مطروح وبني سويف والفيوم وسوهاج.

هذا ومن المُستهدف تطوير ٢٠ قصرًا ثقافيًا، وتسعة بيوت ثقافة طفل، وأربعة مَسارح، بالإضافة إلى تطوير عدّة متاحف، منها مُتحف الفن المصري الحديث، وإنشاء ثلاثة أفرع لمكتبة مصر العامة.

ثانياً: برامج ومبادرات التنمية المكانية:

تتضمّن خطة (٢٠٢٣/٢٢):

❖ توجيه ١,٤ مليار جنيه لإنشاء مُجمعات الخدمات الحكومية في المُحافظات.

❖ تطوير ٧٥ تجمّعاً حضرياً ضمن المرحلة الأولى لمبادرة "حياة كريمة" باعتمادات ١٠ مليار جنيه، في إطار اهتمام الدولة بتوطين أهداف التنمية المُستدامة في المحافظات، وتحقيق التكامل بين الجهود التنموية في الريف والحضر، وسد الفجوات التنموية بين المناطق المُختلفة.

❖ ولأول مرة توجيه ١,٧ مليار جنيه لمبادرة "حوافز تميّز الأداء في إدارة الاستثمار العام على المستوى المحلي"، بهدف تشجيع المُحافظات على تبني أفضل الممارسات الدولية في مجال التخطيط والمتابعة وتقويم الأداء وإدارة الإنفاق العام، وتطوير نظم العمل بالإدارة المحلية.

وفي إطار التخطيط المُستجيب للنوع الاجتماعي، تستهدف خطة عام (٢٠٢٣/٢٢)، توجيه ١٠ مليار جنيه لدمج البعد الاجتماعي في الخطط التنموية، بما يُحقّق المساواة وتكافؤ الفرص بين الفئات الاجتماعية، وخدمة القضايا ذات الأولوية للمرأة والطفل وذوي الهمم. ومن أهم

المشروعات المُستهدفة، إنشاء ٢٠ مركزًا للأسر المُنتجة، و ١٠ مستشفيات طب أطفال، و ٢٣ بيت ثقافة للطفل، وثلاثة آلاف حضانة.

حضرات النُواب الأجلاء،،،

إذا انتقلنا إلى مُستهدفات الخطة ومحاور التحرك في مجال القطاعات السلعيّة، فيُمكننا الإشارة بإيجاز إلى النقاط الآتية:

بالنسبة للتنمية الزراعية، تحرّص خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ على مواصلة تفعيل الأداء التنموي للقطاع الزراعي وتعزيز مرونته في تلبية الاحتياجات الغذائيّة للمواطنين وتعظيم الاستفادة من الفرص التصديريّة التي أتاحتها الأزمات الراهنة للنفاز إلى الأسواق الخارجية، وذلك من خلال التحرك على محورين:

المحور الأول: هو تنويع المَناشئ بدلاً من الاعتماد على عدد مُحدود منها والتوسّع في إبرام العقود الآجلة لضمان استقرار الأسعار، وفي الوقت ذاته تنمية القُدرات الإنتاجية الذاتية بالتوسّع الأفقي والرأسي في الزراعة لرفع نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الرئيسة، مثل القمح والبقول والذرة الشامية والعدس والزيوت النباتية واللحوم الحمراء.

والمحور الثاني: هو التوسّع في النشاط التصديري للحاصلات الزراعية ذات الفائض الإنتاجي، وعلى رأسها الخضروات والفواكه.

وفيما يخص المحور الأول، تستهدف خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ الآتي:

- زيادة الرقعة الزراعية بنحو نصف مليون فدان في نطاق مشروعات التوسّع الأفقي، وبخاصة مشروع مُستقبل مصر والدلتا الجديدة على محور الضبعة بالساحل الشمالي الغربي، ومشروع تنمية توشكى جنوب الوادي الجديد، ومشروع شرق العوينات بالجزء الجنوبي الغربي من الصحراء الغربية.

- تحسين الإنتاجية الزراعية لزيادة المساحة المحصولية الإجمالية لتتجاوز ١٩ مليون فدان مُقابل ١٧,٥ مليون فدان عام ٢٠٢٠، وذلك من خلال زيادة إنتاجية الفدان بنسب تتراوح بين ١٥% و ٢٠%، برفع كفاءة استخدام وحدتي الأرض والمياه من خلال مجموعة آليات عمل، تضم استنباط أصناف وسلالات من المحاصيل عالية الإنتاجية ومُبكّرة النضج ومُقاومة للجفاف والحرارة وتكون قليلة الاستخدام للمياه، وتطبيق الممارسات الزراعية الحديثة المُوفّرة لمياه الري، والتوسّع في الزراعات المحميّة والعضوية والزراعات التعاقدية وهي منظومة تسويقية تضمن انتظام عملية التوريد، وتحقيق عائد مناسب للمزارعين فضلا عن الربط المباشر بين المعروض من المنتجات الزراعية والطلب السوقي عليها، هذا بالإضافة إلى تطوير نُظُم الري الحقلية

وتبطين الترع، وتقليل الفاقد في المحاصيل الزراعية من خلال زيادة
ساعات الصوامع والمراكز اللوجستية.

والهدف الرئيس من وراء البرامج والمشروعات سالفة الذكر هو زيادة
الاعتماد على الذات في الزراعة المصرية لتوفير الأمن الغذائي. ولذا،
تحرص خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ على رصد ومُتابعة التطورات في إنتاجية
المحاصيل الرئيسة، وتتبع نسب التحسن في درجة الاكتفاء الذاتي
منها، وفقاً لمُستهدفات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

أما المحور الثاني الخاص بتنمية الصادرات الزراعيّة، فمن المُستهدف
في إطار خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ زيادة هذه الصادرات لتتجاوز قيمتها ٣,٦
مليار دولار مُقابل ٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٢١/٢٠ مما يرفع نسبة
مُساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية إلى ١٥%، ويتأتى
ذلك من خلال العمل على تنمية الحاصلات ذات القُدرة التصديريّة
والفائض الإنتاجي، وعلى رأسها الخضروات والفاكهة، والترويج المُكثّف
للؤلوج للأسواق الخارجية من خلال تعزيز الصادرات للأسواق الغربية
التقليدية وفتح أسواق جديدة في دول شرق وجنوب شرق آسيا، وكذا
في دول أمريكا اللاتينية، وتنشيط خطط التصدير للأسواق الأفريقية
والتوسّع - بصفة عامة - في الزراعات العضوية اتفاقاً مع سلامة

المنظومة البيئية ومُتطلبات التنمية المُستدامة، وبخاصة بعد صدور قانون الزراعة العضوية ولائحته التنفيذية.

وبالانتقال للحديث عن الصناعة التحويلية، فمن المُستهدف أن يُحقّق هذا القطاع مُعدّل نمو حقيقي ٧,٧% خلال عام الخطة، مما يرفع نسبة مُساهمة الناتج الصناعي إلى نحو ٢١% من الناتج المحلي الإجمالي، وتُقدّر الاستثمارات المُوجّهة لقطاع الصناعة التحويلية بحوالي ٩٣,٥ مليار جنيه بنسبة زيادة ٦% عن استثمارات العام السابق، ويُخصّص الصناعات غير البترولية نحو ٨٠% منها.

وتُركّز استراتيجية تطوير القطاع على تعميق التصنيع المحلي لتقليل الاعتماد على المُكوّنات المُستوردة والتي تتأثّر إمدادها بظروف الأزمات الدوليّة، وذلك من خلال مُراجعة القوائم الاستيراديّة من هذه المُكوّنات الوسيطة والتوسّع في إنتاجها محليًا، ومع الربط مع سلاسل التوريد الدوليّة، وإقامة مجموعة من المشروعات في إطار استراتيجية التوطين المحلي للصناعات ذات الأولويّة، في مُقدّمها الصناعات الدوائية والغذائية والهندسية، بالإضافة إلى استكمال إنشاء المُجمّعات الصناعيّة، ورفع كفاءة تشغيل المناطق القائمة بمُحافظات الصعيد.

ولتحسين تنافسيّة القطاع، تستهدف الخطة الارتقاء بجودة المُنتجات الصناعيّة من خلال تطوير منظومة المُواصفات والجودة والفحص والاختبارات، وتأهيل المُنشآت للحصول على شهادات الجودة، بالإضافة إلى تنمية مهارات العاملين بتطوير منظومة التدريب الصناعي.

وتنشيظاً للصادرات الصناعيّة وزيادتها بما لا يقل عن ١٥% تحرّص الخطة على مُواصلَة برنامج المُساندة التصديرية للشركات في إطار مُبادرة السداد الفوري، مع توسعة مظلة رد الأعباء بإضافة مجموعات سلعيّة وشركات جديدة، وبخاصة الشركات المُتوسطة والصغيرة، هذا بجانب التوجّه إلى تنوع منافذ التصدير، وبخاصة في الأسواق الأفريقية، والتوسّع في تنظيم المعارض الداخلية والخارجية.

وفي إطار تشجيع الصناعة المُستدامة القائمة على ترشيد الموارد وضمان كفاءة الاستخدام، تُولي الخطة اهتمامًا كبيرًا بنقل وتوطين التكنولوجيا والابتكار لتعزيز الصناعة الخضراء، وتكثيف الاستثمار الصناعي في المجالات صديقة البيئة، مثل السيارات الكهربائيّة وتصنيع الألواح والخلايا الشمسية.

وفيما يخص قطاع الكهرباء، تستهدف الخطة توجيه استثمارات قدرها ٢٩,٣ مليار جنيه لتنفيذ عدّة مشروعات استراتيجية لتوسيع الشبكة القومية للكهرباء وتأمين التغذية الكهربائية لمشروعات التنمية الاقتصادية. بشرق العوينات والساحل الشمالي وسيناء ومناطق استصلاح الأراضي بتوشكى والدلتا الجديدة ومشروعى المونوريل، علاوة على استكمال تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة، مثل محطة توليد الكهرباء من طاقة الرياح بمنطقة خليج السويس، ومحطات توليد الكهرباء باستخدام نُظُم الخلايا الفوتوفولطية بالزعفرانة وكوم أمبو والغردقة، وبمُشاركات مع القطاع الخاص على غرار مُجمّع بنبان للطاقة الشمسية بغرب أسوان والذي تم تنفيذه بنظام البناء والتشغيل والتملك (BOO).

وتُبرز خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ أهمية مصر كمركز إقليمي للطاقة في إطار مشروع (يورو - أفريقيا) الذي يربط شبكات الكهرباء بين مصر واليونان وقبرص ولتنطلق منه إلى باقي الدول الأوروبية بقدرة ٢٠٠٠ ميجاوات، مع إمكانية زيادتها إلى ٣٠٠٠ ميجاوات مما يُعزّز من مركز مصر كمنصّة لتجارة وتداول الطاقة في ضوء مزايا الموقع الاستراتيجي ووفرة وجاهزيّة البنية التحتيّة من خطوط وشبكات تحظى بها مصر.

وفي مجال التحسين البيئي، تحرص الخطة على دمج **الاستدامة البيئية** في الخطط التنموية، فَمَن المُستهدف أن تصل تكلفة



المشروعات الخضراء في خطة (٢٢/٢٣.٢٠)، إلى ٣٣٦ مليار جنيه في عديدٍ من القطاعات منها النقل (٣٠٠ مليار) والكهرباء (٢,٤ مليار) والتنمية المحليّة (٢,٨ مليار) والري (٢٦,٤ مليار) والإسكان (٤,٥ مليار)، ومن المستهدف أن تصل نسبة الاستثمارات العامة الخضراء ٤٠%. من جُملة الاستثمارات العامة كما سبقت الإشارة.

السيدات والسادة ..

تأتي توجّهاتِ خِطّة التَّنْمِيّة المُستدامة للعامِ المَالِي ٢٢/٢٣.٢٠، ومُستهدفاتها وبرامجها التَّنْمويّة في إطار مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، والتي حرصت الوزارة على تحديثها لتكون وثيقة حية تواكب التطورات والتغيرات المحلية والدولية خصوصًا مع تطبيق البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بدءًا من عام ٢٠١٦، وكذلك المستجدات المرتبطة بانتشار جائحة كوفيد-١٩، إلى جانب الحرص على تضمين القضايا الملحة التي زادت أهميتها مثل القضية السكانية، وندرة المياه، وتغير المناخ، والشمول المالي وغيرها من القضايا التنموية المحورية.

تتسق الخطة كذلك مع توجه الدولة لتوطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، خصوصًا مع قيام الحكومة ممثلة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - للمرة الأولى- وبتعاون وشراكة مثمرة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، بإعداد ٢٧ تقريرًا ترصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع المحافظات المصرية، بهدف تحديد الفجوات التنموية في كل محافظة، ورصد المؤشرات ذات الصلة التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، مع العمل على تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج الملائمة لزيادة تحسين الأداء التنموي للمحافظات وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستويين المحلي والقومي،

ويأتي في هذا الإطار أيضًا إطلاق وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أول مؤشر لتنافسية المحافظات المصرية (وذلك بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء والمجلس الوطني المصري للتنافسية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) وهو مؤشر تم تصميمه ليكون أداة داعمة لضمان فاعلية السياسات وتحسين الأداء التنموي في المحافظات، حيث يهدف المؤشر إلى زيادة إنتاجية المحافظات، وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار، و تعزيز النمو الشامل من خلال التكامل الإقليمي والمساهمة في التنمية على المستوى القومي وتعزيز القدرة التنافسية للمحافظات المصرية .

الحضور الكريم

تسعى الحكومة من خلال خطط وبرامج التنمية بأجالها المختلفة الى مواصلة العمل لتحقيق الهدف الاستراتيجي؛ وهو تحسين جودة الحياة للمواطن المصري مع إيلاء اهتمام خاص بتكثيف الاستثمار في البشر بتوجيه نسبة ٥١% من الاستثمارات الحكومية لمجالات بناء الانسان وتنفيذ مشروعات ومبادرات تنموية كبرى في قطاعات التعليم والصحة والإسكان والمرافق، وفي هذا الاطار تهتم الدولة بكافة مؤسساتها بالتوسع في برامج التدريب وبناء القدرات في مختلف مجالات التدريب وريادة الأعمال بهدف تأهيل الكوادر خصوصًا من الشباب والمرأة لمواكبة المتطلبات المتغيرة والمتسارعة لسوق العمل، ولتمكينهم سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، للمساهمة بفاعلية في تنفيذ برامج التنمية.

تعمل الحكومة كذلك على المساهمة بفاعلية في دعم توجه الدولة للتحول الرقمي، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين على مواصلة تنفيذ مشروعات تطوير خدمات المحليات والتي تشمل تطوير دواوين عموم المحافظات وتطوير المراكز التكنولوجية بالأحياء والمدن، والمجتمعات العمرانية الجديدة، والتوسع في إنشاء المراكز التكنولوجية المتنقلة (سيارات الخدمة المتنقلة والتي بلغت نحو ١٨٢ مركز تكنولوجي متنقل)، وكذلك التوسع في إنشاء مراكز ومجمعات

الخدمات الحكومية النموذجية المتكاملة (مركز خدمات مصر) والتي تقدم الخدمات الجماهيرية للمواطنين بأعلى جودة،

وفي إطار الحديث عن جهود الدولة لرفع مستوى الخدمات وتحسين جودة الحياة للمواطن المصري تعمل الحكومة كذلك على مواصلة تنفيذ العديد من مشروعات التطوير المؤسسي ورفع كفاءة الأداء في المؤسسات المختلفة حيث أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية "جائزة مصر للتميز الحكومي"، لدورتين متتاليتين (٢٠١٩، ٢٠٢٠) تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية، كما تم بالفعل البدء في أعمال الدورة الثالثة لهذه الجائزة، وذلك بهدف نشر ثقافة الجودة والتميز في المؤسسات الحكومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ونستهدف التوسع في هذه الجائزة لتشمل أيضا مؤسسات القطاع الخاص.

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،،،

حرصت على إطلاع مجلسكم الموقر بالظروف التي عاصرت صياغة هذه الخطة، فقد تم تقرير مُستهدفاتها وبرامجها التنموية والعالم أجمع يكتنفه حالة من الاضطراب وعدم اليقين بشأن التطورات الراهنة ومآل الاقتصاد العالمي، وقد حرصنا على تَوْخِي الدِقَّة والحَذْر والتَحَوُّط – قَدْر الإمكان- في تقدير مُستتبعاتِ الأزمات الدولية الراهنة، وتقرير



مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ أخذًا في الاعتبار إمكانية تحقيقها في ضوء ما هو مطروح من مبادرات وبرامج وآليات عمل في المدى الزمني للخطة.

ونحن على ثقة - وبفضل الله تعالى - على قُدْرَةِ شَعْبِنَا الْأَصِيلِ عَلَى مُوَاجَهَةِ مَا تَفْرِضُهُ هَذِهِ الْأَزْمَاتُ مِنْ تَحْدِيَّاتٍ، وَتَجَاوُزِ تَدَاعِيَّاتِهَا، وَمُواصَلَةِ الْإِنْطِلَاقِ فِي رِحَابِ التَّنْمِيَةِ الشَّامِلَةِ وَالْمُسْتَدَامَةِ. وَخِتَامًا، لَكُمْ مِنِّي خَالِصَ التَّقْدِيرِ وَالْإِمْتِنَانِ عَلَى حُسْنِ اسْتِمَاعِكُمْ، مَعَ أَرْقِ التَّمَنِّيَّاتِ لِمَجْلِسِكُمْ الْمَوْقَرِّ بِدَوَامِ السَّدَادِ وَالتَّوْفِيقِ لِمَا فِيهِ الْخَيْرُ لِمِصْرِنَا الْغَالِيَةِ،،،

واللهُ وِلِي التَّوْفِيقِ،،، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ

أ.د. هالة حلمي السعيد

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الاثنين ٩ مايو ٢٠٢٢